الاختبار : الفلسفة	الجمهورية التونسية
الشعبة : الآداب	وزارة التربية *****
الضارب : 4 — الحصة : 4 س	امتحان البكالوريا
الدورة الرئيسية	دورة 2016

يختار المترشّح أحد المواضيع التّالية :

الموضوع الأوّل:

"لا إنيّة دون غيريّة". ما رأيك؟

الموضوع الثّاني:

هل يمكن للمرءِ أن يكون خيّرا وسعيدا؟

الموضوع الثّالث: تحليل نص

إنّ أولئك الّذين أعتبروا أنفسهم يومًا مَا مواطنين واكتشفوا أنّ السّلطة كانت ابتكارا إنسانيّا وأنّ شكلها يمكن أن يتغيّر بقرار جماعي، كفّوا عن الإيمان الأعمى بالتّقاليد أو بالحق الإلهي. لقد بدت سيادة الشّعب وحقوق الإنسان في هذه اللّحظات التّأسيسيّة بمثابة وجهيْن للدّيمقراطية. فالإنسان يؤكّد حريّته عندما يضع نفسه موضع المواطن، وتلك كانت نشأة الجمهورية الّتي تُقدّم أكبر ضمان للحقوق الفرديّة. غير أنّ تاريخ الدّيمقراطية هو تاريخ الانفصال التّدريجيّ بين هذيْن المبدأين : مبدأ السّيادة الشّعبيّة ومبدأ حقوق الإنسان. لقد مالت فكرة السّيادة الشّعبيّة إلى الانحراف نحو سلطة شعبيّة لا تعبأ كثيرا بالشّرعية وتتحمّل عبء الطّموحات الثّوريّة، في حين أُخْتُزِلَ الدّفاع عن حقوق الإنسان غالبا في الدّفاع عن الملكية.

نحن نعتبر إذن أنّ الدّيمقراطية لا تكون قويّة إلا عندما تُخضع السّلطة السّياسيّة لاحترام الحقوق الّتي يتوسّع تحديدها تدريجيا، الحقوق المدنيّة أوّلا ثمّ الاجتماعيّة كذلك وحتّى الثّقافية. وإذا أصبح لفكرة حقوق الإنسان هذا القدر من القوّة، فذلك لأنّ الهدف الأساسي لم يَعُدْ الإطاحة بسلطة تقليدية، وإنّما هو الاحتماء من سلطة تتماهى مع الحداثة ومع الشّعب وتُقلّص تدريجيّا من مساحة الاحتجاج والمبادرة (....). وهكذا، فالانتقال من الفكرة الموحّدة للسّيادة الشّعبية إلى الدّفاع عن الحقوق، حقّ المحكومين في اختيار حكّامهم في المقام الأوّل، يُلزِم الدّيمقراطية ذاتها بالمُقاومة على جبهتيْن اثنتين لا على جبهةٍ واحدةٍ. ينبغي لها أن تُقاوِم السّلطة المطلقة، سلطة الاستبداد العسكري أو سلطة الحزب الشّمولي، ولكن ينبغي عليها أيضا أن تضع حدودا لنزعة فرديّة متطرّفة قد تفصل تماما المجتمع المدني عن المجتمع السّياسي وتترك المجتمع السياسي إمّا أسير ألعاب تُيسّر الفساد وتشجّع عليه أو أسير سلطة جارفة للإدارة والمؤسسات.

(....) ينبغي على الدّيمقراطية إذن أن تتدبّر أمر الاندماج، أي المواطنة التي تفترض في المقام الأوّل حريّة الاختيارات السّياسيّة، مع احترام الهويّات والحاجات والحقوق."

آلان تورين
نقد الحداثة

حلل هذا النص في صيغة مقال فلسفي مستعينا بالأسئلة التالية :

- ما الّذي يفسّر اختيار النّظام الدّيمقراطي عن غيره من الأنظمة السّياسية ؟
- بيّن ما الّذي يميّز السّيادة الشّعبية عن السّلطة الشّعبيّة ؟
- بأيّ معنى تفهم قول الكاتب:" إنّ الدّيمقراطية لا تكون قويّة إلا عندما تُخضع السّلطة السّياسيّة لاحترام الحقوق؟"
- هل يستجيب الواقع الرّاهن إلى إرساء نظام ديمقراطي قادر على تحقيق قيم المواطنة وحقوق الإنسان؟

الجمهورية التونسيّة oooooooo وزارة التربيّة	امتحان البكالوريا الدورة الرئيسيّة – جوان 2016 مقياس إصلاح الموضوع الأول	الشعبة: الآداب المادّة الفلسفة

الموضوع: "لا إنيّة دون غيريّة" ما رأيك؟

المجالات	عناصر المجالات ومواصفاتها
المجال: 0 – 3	- خروج تام عن الموضوع كأن يتناول المترشّح أية مسألة أخرى من مسائل البرنامج. - انعدام المساءلة الفلسفيّة في كامل التحرير والاقتصار على سرد شتات من الآراء والأمثلة حول الإنيّة والغيريّة . - فهم معاكس للموضوع كأن يعتبر المترشّح أنّ الأطروحة تنتصر للإنيّة المنغلقة والمتعالية على الغيريّة.
المجال: 4 – 6	- سرد معلومات أو أفكار تتعلّق بمسألة الإنيّة والغيريّة دون اعتبار خصوصيّة الموضوع مع وجود جهد في التحرير.
المجال: 7 – 9	- اعتبار الموضوع دون إبراز المشكل الفلسفي بوضوح. - توفرّ عمل فلسفي جزئي كأن يقتصر المترشّح على بيان بعض مقتضيات حاجة الإنيّة إلى الغيريّة أو أن يكتفي بالاشتغال على الموقف المستبعد و مبررات استبعاده . - غياب وحدة إجماليّة. - غياب النقاش أو نقاش مرتجل.
المجال: 10 – 11	- التفطنّ إلى المشكل الفلسفي الذّي يثيره الموضوع وإن ببعض التعثّر في الصياغة. - تحليل جزئي كأن يكتفي المترشّح ببيان بعض مقتضيات الحاجة إلى الغيريّة مع الإشارة إلى الموقف المستبعد ومسوّغات استبعاده أو أن يشتغل على الموقف المستبعد ومسوّغات استبعاده ويكتفي بالإشارة إلى حاجة الإنيّة إلى الغيريّة - توفرّ فكرة ناظمة - نقاش جزئي كأن يكتفي المترشّح بإبراز أحد المكاسب أو أحد الحدود.
	1- المقدّمة: أ- التمهيد: يمكن التمهيد بالانطلاق من الإشارة إلى : إمكانيّة أولى: أصالة سؤال الفلسفة عن حقيقة الإنسان وشروط إمكان تحقّق إنيّته إمكانيّة ثانية: التباس علاقة الإنيّة بالغيريّة وما يثيره من إحراجات تدعو إلى مراجعة الغيريّة مفهوما ومنزلة إمكانيّة ثالثة: التوتر القائم بين القول بقدرة الذّات على إثبات إنيّتها دون وساطة، والقول بحاجة الإنية إلى وساطة ما

المجال: 12 – 14

ب- الإشكالية:

إمكانيّة أولى: على أيّ نحو تتحقّ الإنيّة؟ هل بضرب من الإقصاء والتعالي على الغيريّة أم عبر وساطة الغيريّة الماثلة أمام الذّات والكامنة فيها؟ و هل تعدّ الغيريّة دائما شرط تحقق الإنيّة واكتمالها؟

إمكانيّة ثانية: أيّة منزلة للغيريّة في تحقّق الإنيّة؟ هل تعّد عائقا وجب استبعاده أم شرطا يتقوّم به وجودها؟ وإذا كان التّلازم شرط إمكان تحققّ الإنيّة ألا يفضي ذلك إلى سقوطها في ضرب من التبعيّة للغيريّة؟

الجوهر:

التحليل: يطالب المترشّح بتحليل أطروحة الموضوع القائمة على اعتبار الغيريّة شرط الإنيّة وذلك وفق التمشّي التّالي:

اللحظة الأولى: مسوّغات الاعتراض على الموقف الذّي ينفي حاجة الإنيّة إلى الغيريّة

أ- أسس الموقف المستبعد: (الإنيّة تكون بمعزل عن الغيريّة)

- بيان دلالة الإنيّة بما هي حقيقة الإنسان أو ما به يكون الإنسان إنسانا
- بيان أن الإنيّة تفيد معاني النفس أوالذات أوالأنا أوالوعي
- بيان أنّ التأمّل شرط ضروري وكاف لإثبات الإنيّة
- تحيل الإنيّة على العالم الضمنذاتي حيث تكون الذّات قبالة ذاتها ماهية واضحة ومتميّزة ومستقلّة.
- الإنيّة تدرك كحقيقة ثابتة ويقينيّة، أو بما هي جوهر لا يحتاج في وجوده إلى غير.

ب- في دواعي الاستبعاد:

- إدّعاء امتلاك حقيقة الذات تملّكا بديهيّا ومطلقا هو مجرّد حكم ظنّي.
- اعتبار الإنيّة كيانا قائما بذاته يعكس موقفا اختزاليّا
- تمركز الذات على ذاتها يفضي إلى تفقير الإنيّة
- النظر إلى الغيريّة باعتبارها عرضا أو موضوعا موسوما بالسلبيّة لايستوفي حقيقتها
- توهّم التعالي والتحررّ من كلّ أشكال الغيريّة لا يزيد الإنيّة إلاّ اغترابا عن ذاتها وعن غيرها في آن.

المجال: 12 – 14 (تابع)

- ملاحظة: يكتفي المترشّح في اللحظة الأولى بنقطتين من كل قسم (من أ و ب) وإن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.

اللحظة الثانية: تأكيد الغيريّة بما هي شرط تحققّ الإنيّة :

أ) في دلالة الغيريّة: تحديد دلالة الغيريّة بما هي:

- الآخر المختلف الذّي يحيل على **العالم** وموضوعاته
- الآخر الذّي يشبهني الذّي يحيل على **الغير**
- الآخر الكامن في الذات ، المسارات اللاّواعية في الجهاز النفسي

ب) في مقتضيات اعتبار الغيريّة شرطا ومستوياته

- من جهة العالم:
  - لا إنيّة دون حضور في العالم أو تجربة معيشة فيه
  - اعتبار الإنيّة كيانا في العالم وليست وجودا قبالة العالم
  - اعتبار العالم فضاء إنتاج المعنى وأفق تحققه
  - بيان أنّ الجسد ليس جسما قابلا للإدراك بل هو ما به يكون الإدراك ممكنا

- **من جهة الغير:**
  - معرفة الذات والتعرّف إلى الإنيّة رهن اللقاء بالغير.
  - بيان تعدد وجوه اللقاء بالغير و أشكال العلاقة معه:(الصراع البينذاتيّة التواصل التعاطف الصداقة).
  - الوجود هو وجود مع الغير أو من أجله

- **من جهة الآخر الكامن:**
  - بيان أن تحقّق الإنيّة رهن الحفر في أعماق الذّات، والتّعرف إلى بنيتها المركّبة
  - تحويل المسارات اللاّواعية إلى مسارات واعية يعمّق وعينا بالحياة النفسيّة ويثري الإنيّة
  - الاعتراف بأن اللاّواعي ليس أنا مختلفا عن الذات أو لا يخصّها بل هو جزء من الإنيّة التي لا أدركها ، والتّي على الأنا أن تتحمّل مهمّة بنائها وتشكيلها.

✓ يستخلص المترشّح أنّ الإنيّة ليست ماهية ثابتة مكتفية بذاتها بل مهمّة ومشروع ينجز تاريخيّا وأنّه على الذات أن تضطلع بها، لتكون الإنيّة بذلك جدارة واستحقاقا لا معنى لها خارج الغيريّة تأثرا وتأثيرا.

✓ أو يستخلص المترشّح أنّ الإنيّة وفق هذا المنطوق تفيد الوحدة في الكثرة ،

- ملاحظة: يكتفي المترشّح بالاشتغال على وجهين من وجوه الغيريّة وإن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.
- ملاحظة ثانية: يكتفي المترشّح بالاشتغال على نقطتين من كلّ عنصر
- ملاحظة ثالثة: يمكن للمترشح أن يتخيّر تمشّيا مغايرا كأن ينطلق من اللحظة الثانية لينتهي إلى اللحظة الأولى أو أن يدمج اللحظتين في سياق التحليل

المجال: 12 – 14 (تابع)

2- النقاش:

أ- المكاسب:
- تجاوز التصوّر الاختزالي للإنيّة والتأسيس لتصورّ مركبّ وتاريخي.
- تأكيد قيمة الوعي بمنزلة الغيريّة في تحققّ الإنيّة أو إثباتها معرفيّا وإيتيقيّا.
- اعتبار الغيريّة شرطا هو تأكيد على أنّ الإنيّة وجود علائقيّ أو "وجود-مع" بما يفعّل التواصل ويبرز قيمته

	ب- الحدود: - التأكيد على الاشتراط الإطلاقي للغيريّة قد يفضي إلى ضرب من ضروب التبعيّة أو شكل من أشكال تفقير الإنيّة - الغيريّة ليست دائما مرآة نقيّة تدرك عبرها الذّات إنيّتها، بل يمكن أن تتحوّل إلى سلطة تهدّد الذات وتنفيها. - اختزال الغيريّة في اعتبارها شرطا لتحقّق الإنية يعكس رؤية لم تتحرّر من منطق الثنائيّة أو علاقة التخارج بين الإنيّة والغيريّة - الغيريّة ليس مجرد شرط تكتمل بها الإنيّة بل هي إنيّة مغايرة أو هي الإنيّة ذاتها - علاقة الإنيّة بالغيريّة لا تعني إثباتا للإنيّة وإنّما هي إثبات للغيريّة بما هي غيريّة
	- تحقّق الإنيّة ليس رهين الاعتراف بمنزلة الغيريّة بل رهين شروط سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة • ملاحظة: يكتفي المترشّح بأحد المكاسب وأحد الحدود وإن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي.
المجال: 15 – 20	**بالاضافة إلى ما ورد في المجال(12-14):** - توفرّ تماسك مرضيّ جدّا في التحرير مع الاشتغال بدقّة على المستويات المذكورة آنفا. - دقّة الاشتغال على المفاهيم ووضعها في سياقاتها المناسبة. (الغيريّة،الآخر، الغير،العالم) - الاشتغال على دلالة الغيريّة بما هي أيضا بنية الإدراك - حسن توظيف المرجعيّات الفلسفيّة مثل : (ديكارت،هيقل،سارتر،دولوز،مارلوبونتي،نيتشة،فرويد، موران،ريكور...) - الوقوف على إحدى ضمنيّات هذا الإقرار من قبيل اعتبار الإنيّة كيانا تاريخيا ومسارا يتمّ إنشاؤه مع الغيريّة وبفضلها. - الوقوف على أحد الرهانات من قبيل إعادة تحديد شروط فهم الإنسان لذاته للتحرّر من ضروب الاغتراب. - الوقوف على راهنيّة الموضوع بالنظر إلى تأزمّ العلاقة مع الغير
ملاحظة: عناصر تشجيعيّة في المجالات دون 15 - 20	كلّ مترشّح يتفطّن إلى الرهانات أو الضمنيّات وحسن توظيف المرجعيّات الفلسفيّة يرتقي إلى المجال الموالي.

الجمهورية التونسيّة °°°°°°°° وزارة التربيّة	امتحان البكالوريا الدورة الرئيسيّة – جوان 2016 مقياس إصلاح الموضوعالثاني	الشعبة: الآداب المادّة الفلسفة

الموضوع:هل يمكن للمرء أن يكون خيّرا وسعيدا ؟

المجال	المواصفات
3–0	- خروج تام عن الموضوع كأن يتناول المترشح أيّ مسألة أخرى غير المسألة المطروحة . - سرد شتات من الآراء المفكّكة و الأمثلة المبتذلة حول السّعادة و/ أو الخير.
6–4	-سرد معلومات عامّة تتعلّق بمسألة الخير والسّعادة دون مراعاة خصوصية الموضوع مع وجود مؤشّرات تدلّ على جهد في التّحرير.
9–7	-اعتبار الموضوع دون فهم مشكله بوضوح. -توفرّ عمل فلسفي جزئي كأن يقتصر المترشح على تحليل أحد وجوه العلاقة بين الخير و السعاد دون التطرق إلى الوجه الآخر. - غياب وحدة إجماليّة.
11–10	- الاهتداء إلى المشكل الفلسفي و إن ببعض التعثّر على مستوى البناء أو الصياغة. - تحليل جزئي كأن يحلل المترشح أحد وجهي العلاقة و يكتفي بالإشارة إلى الوجه الآخر.
14-12	1- المقدّمة : أ / التّمهيـد : -إمكانيّة أولى: الانطلاق من التّوتر القائم بين طلب السعادة ومقتضيات الأخلاقيّة . -إمكانيّة ثانية:الإشارة إلى ما تثيره المسألة الأخلاقيّة من توتر بين فردية مطلب السعادة و كونية مطلب الخير. ب / الاشكاليّة: إمكانيّة أولى: ما طبيعة العلاقة بين الخيروالسعادة؟ هل هي علاقة توافق تُنزّل مطلب السعادة في دائرة ماهو أخلاقي أم هي علاقة تعارض تفكّ كلّ ارتباط بينهما؟ وإذا كان التعارض قائما فهل على الإنسان أن يختار بينهما؟ و هل من أفق لتجاوز هذه الثنائية ؟ إمكانيّة ثانية: بم تتحدد أخلاقية الفعل ؟ هل تتحدد بمقتضى الخير كقيمة أم بالسعي إلى السعادة كمطلب؟ هل يمكن الجمع في الفعل الأخلاقي بينّ الخير و السعادة؟ و هل من وجاهة في اختزال التفكير في الأخلاقية و الإنسانية عامة ضمن هذه الثنائية ؟

2- الجوهر:

ا- يطالب المترشّح بمقاربة الموضوع وفق التمشي التالي:

1- لحظة أولى : في إمكان التلازم بين الخير والسعادة وفق المستويات التالية :

- أ- وجوديا :تماهي الوجود السعيد مع الوجود الخيّر.
- السعادة بما هي أرقى مراتب الوجود الخيّر، أو بما هي كمال .
- السعادة الحقيقيّة مكّونة لماهية الإنسان نفسها بما هو كائن عاقل .وبالتالي لا تكون حياة الإنسان سعيدة إلا إذا كانت مطابقة للعقل و ما يوجبه أو يستحسنه أي الخير.

ب – معرفيا : بلوغ السعادة يقتضي معرفة الخير الأسمى .

- ~~الخير و السعادة كلاهما يدركان بالتعقل و التأمل.~~
- تتوقف السعادة على تدبّر ما هو خير للنفس و الجسد .

ج- عمليا : ممارسة الخير في جوهره يفضي إلى تحصيل السعادة

- لا تؤخذ الفضيلة بمعنى القيمة النظرية المجّردة بل بمعني الحكمة العملية .
- الحياة السعيدة هي الحياة الفاضلة ، و الفضيلة هي الفعل العقلاني المطابق للخير.
- الخيرات المادية و الجزئية هي نفسها منتجة لسعادة مؤقتة .
- سعادة الفرد من سعادة المدينة و خيره من خيرها .

⟵ يستخلص المترشّح أنّ المرء لا يمكنه أن يكون خيّرا وشقيّا، وأن السعادة هي الخير ذاته.

2- لحظة ثانية: في إمكان الفصل بين الخير والسعادة:

أ - وجوديا :

- الوجود السعيد ليس بالضرورة وجودا خيّرا .
- طبيعة الوجود الذي يخصّ الخير عقلي و طبيعة الوجود الذي يخّص السعادة حسي او متخيّل.
- السعادة جزئية و الخير كلي .

ب- معرفيا :

- إمكانية تحديد الشروط العقلية للخير و استحالة ذلك بالنسبة للسعادة .
- يمكن للخير أن تكون له دلالة كلية في حين أن حقيقة السعادة هي حقيقة نسبية .
- معرفة الخير لا تفضي بالضرورة إلى بلوغ السعادة .

ج – عمليا :

- يقتضي الوجود العملي التزام الإرادة بالخير أما طلبها للسعادة فهو يحيد بها عنه .
- السعادة ليست غاية الفعل الأخلاقي، إذ أخلاقيّة الفعل تستمدّ من المبدأ العقلي الذي يؤسسه.
- يقوم النموذج الاستهلاكي للسعادة على تصور نمطي يحيد بها عن طلب الخير.
- الفعل الخيّر هو الامتثال للواجب وإن تعارض مع الرغبةأو مع السعادة، فالخير لا يُطلب لأنه نافع أو لأنه ما به نحقق السعادة.
- طلب السعادة الفردية قد يكون على حساب تحقيق الخير العام .

	⟵ يستخلص المترشح أن المرء لا يمكن أن يكون دائما خيّرا و سعيدا في آن . **3 – لحظة ثالثة: في تجاوز النظر للإنسان ضمن ثنائية الخير و السعادة .** - بيان محدودية ربط الأخلاقية بثنائية الخير و السعادة و ذلك بالإشارة إلى النقاط التالية : • تنسيب مفهوم الأخلاقية باعتبار امتناع تأسيس قيم نهائية و مطلقة . • تنسيب مفهوم الإنساني الذي يكشف دائما عن دلالات يصعب حدّها نهائيا . و هو ما يفضي إلى : - الانتقال من منظور أخلاقي إلى منظور إيتيقي للإنسان - الانتقال من منظور ميتافزيقي إلى منظور تاريخي للإنسان و القيم . - الانتقال من منظور سكوني و تبسيطي إلى منظور دينامي و مركّب - الانتقال من منطق التعالي إلى منطق المحايثة . • ملاحظة: يمكن للمترشح أن يتبع تمشيا مغايرا بأن ينطلق من بيان الفصل ثم ينتقل إلى بيان التلازم • يكتفي المترشح بتناول مستويين في كل لحظة وإن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي . • يكتفي المترشح بنقطتين من كلا المستويين و بنقطة واحدة من اللحظة الثالثة و إن زاد على ذلك يرتقي إلى المجال الموالي .
20-15	**بالإضافة إلى ما ورد في المجال 14/12 :** - وجود تماسك محكم ومرضي جدّا في بناء المقال. - توفرّ ثقافة فلسفيّة محكمة و استخداما وظيفيّا للمرجعيّات : أرسطو ، أفلاطون ، أبيقور ، الفارابي ، سبينوزا ، كانط ، فرويد ، ماركس ، بودريار... - دقّة الاشتغال على مفاهيم الخير و السّعادة و الفضيلة واللذة والمنفعة والواجب والرفاه و وضعها في سياقاتها المناسبة. - الكشف عن رهانات الموضوع كأن يتفطّن المترشّح إلى شروط فعل خيّر ممكن يفي بالأبعاد الإنسانيّة في تنوّعها. - الكشف عن راهنيّة الموضوع كأن يتفطّن المترشّح إلى التواتر السريع لصناعة قيم جديدة ساهم الإعلام في الترويج لها، جعل الإنسان المعاصر يعيش ريبيّة قيمية . - الكشف عن إحدى تبعات الموضوع: تجاوز كل منظور أخلاقي للإنسان . - الكشف عن محدودية تناول الأخلاقي بمعزل عن السياسي و الاقتصادي و الثقافي . - يشجّع المترشح الذي يتفطّن إلى وجه المفارقة في أن يكون المرء خيرا و سعيدا في آن .
عناصر تشجيعية في المجالات دون 15	- كلّ مترشّح يتفطّن إلى الرّهانات أو الضمنيّات أو التبعات ويحسن توظيف المرجعيّات الفلسفيّة يرتقي إلى المجال الموالي.

الجمهورية التونسيّة °°°°°°°° وزارة التربيّة	امتحان البكالوريا الدورة الرئيسيّة – جوان 2016 مقياس إصلاح النصّ	الشعبة: الآداب المادّة الفلسفة

المجال	خصائص المجالات
المجال 0- 3 :	- خروج تامّ عن النّصّ كأن يتناول المترشّح مسألة أخرى غير المسألة المطروحة. - نسخ النّصّ أو كتابة معانيه بعبارات أخرى دون أدنى جهد في التّحرير. - فهم معاكس للنّصّ كأن يذهب المترشّح إلى ضرورة إقامة أنظمة استبداديّة بدلا عن إنشاء نظام جمهوريّ قائم على الدّيمقراطيّة. - سرد شتات من الآراء حول السّيادة والمواطنة دون أي اعتبار للنّصّ.
المجال 4- 6 :	- عدم التفطّن إلى خصوصيّة أطروحة النّصّ والانسياق وراء سرد معلومات عامّة عن السّيادة والمواطنة في علاقة بالنّظام الدّيمقراطيّ دون ربطها بمضامين النّصّ، مع توفر جهد في التّحرير.
المجال 7 – 9:	- اعتبار مشكل النّصّ دون القدرة على صياغته بوضوح. - تناول جزئيّ لمشكل النّصّ ولمضامينه، كأن يقتصر المترشّح على بيان فضائل الدّيمقراطيّة والإشارة إلى بعض احراجاتها دون التفطّن إلى شروط تجاوزها أو يكتفي ببيان شروط بناء ديمقراطيّة قويّة دون الوقوف على الانزياحات التي تبرّر نقدها. - غياب المساءلة النّقديّة.
المجال 10 – 11	- الاهتداء إلى المشكل الفلسفي للنّصّ دون صياغته بوضوح. (انظر المجال 12-14) - توفر فكرة ناظمة رغم بعض الارتباك في الصّياغة أو بعض الخلل في البناء المنهجيّ. - تحليل جزئي لمضامين النّصّ كأن يشخّص المترشّح العلاقة بين حقوق الإنسان وسيادة الشّعب كما أشار إليها النّصّ دون الانتباه إلى الحلول التي قدمها الكاتب أو يتوسّع في هذه الحلول دون تمثل واضح لهذه المفارقة. - مساءلة نقديّة جزئيّة كأن يكتفي المترشّح بأحد الحدود أو أحد المكاسب.
المجال : 12 – 14	التمهيد: إمكانية أولى: يمكن الانطلاق من التعارض بين بداهة اعتبار النظام الديمقراطي أقدر الأنظمة على ضمان مقتضيات السيادة وحقوق المواطنة وبين ما كشفت عنه التحوّلات التاريخيّة لهذا النظام من مفارقات ومزالق تستوجب التظنن والمراجعة النقدية لشروط إعادة بنائها. إمكانية ثانية: يمكن الانطلاق من التوترّ القائم بين مقوّمات سيادة الدولة في شكلها الديمقراطي الحديث وأسسها الشرعيّة و ما تحتاجه من سلطة وما يحقّ لها أن تمتلكه من قوّة من جهة، وبين قيمة المواطنة التي تشترط التزام الدولة بحقوق الإنسان والقيم الكونيّة. الاشكالية: إمكانية أولى : هل يكفي أن يكون النّظام ديمقراطيًا حتّى تضمن حقوق المواطنة؟ ألا يمكن أن توظّف الدّيمقراطيّة

نفسها ضدّ هذه الحقوق ؟ وهل من سبيل إلى الملاءمة بين ممارسة السّيادة وضمان حقوق الإنسان؟

إمكانية ثانية:

ما هي شروط بناء ديمقراطية قويّة؟ هل يمكن أن تتحقّق دون احترام لحقوق المواطن؟ وعلى أي نحو يمكن ضمان هذه الحقوق إذا كان بإمكان النّظام الديمقراطي أن ينزاح إلى ممارسة الاستبداد؟

التحليل:

يحلّل المترشّح أطروحة النصّ المتمثّلة في أنّ الدّيمقراطية لا تكون قويّة إلا بتجاوز الفصل بين ما تقتضيه سيادة الدولة من قوّة وما تستوجبه المواطنة من حقوق. وذلك بالانتباه إلى اللحظات التالية:

اللحظة الأولى: الأساس الوضعي للحكم الديمقراطي وشروط ممارسته:

- بيان الانتقال من أساس لاهوتي أو غيبي إلى أساس وضعي يعقلن الممارسة السياسية و يحتكم لإرادة البشر.
- تحليل التقابل القائم بين الحق الإلهي وسلطة التقاليد من جهة وبين سلطة الشعب من جهة أخرى.
- بيان أن الديمقراطية تقوم على تنزيل الأفراد منزلة المواطنين.
- تحقق النظام الديمقراطي لا يكون إلا في نظام جمهوري يقوم على :

+الاعتراف بشرعيّة التّداول السّلميّ على السّلطة السّياسيّة.

+ضمان الحرّيّة بما هي أساس للمواطنة.

اللحظة الثانية: بيان انزياحات الممارسة الديمقراطيّة: (الفصل التدريجي بين مبدأ السّيادة الشعبيّة ومبدأ حقوق الإنسان).

أ _ اختزال حقوق الإنسان في الملكيّة وذلك ببيان:

_اختزال حقوق الإنسان في الملكيّة يؤدّي إلى إهمال بقيّة الحقوق والإخلال بشروط المواطنة.

_ يحيل هذا الاختزال للدّلالة الليبراليّة للديمقراطيّة.

ب _ من السيادة الشعبيّة إلى السلطة الشعبيّة وذلك ببيان:

- الحقّ المدنيّ.
- ارتباط السلطة الشعبيّة بالمطلبيّة التي قد تمثّل خطرا على سلطة الدولة.
- مخاطر تضخّم السلطة الشعبيّة وتعطيلها لعمل المؤسسات والهيئات الكفيلة بضمان حقوق الأفراد والمساواة في تطبيق القوانين.
- أنّها حقوق شاملة تنزع إلى تحقيق حياة آمنة للبشر، واختزالها في حقّ الملكيّة يجعلها مشدودة إلى بعد اقتصادي دون الأبعاد الأخرى.

اللحظة الثّالثة: شروط بناء الدّيمقراطيّة القويّة وغاياتها: (مطلب التّوازن بين السّيادة السّياسيّة وحقوق الإنسان).

أ- اعتبار حقوق الإنسان أساسا للحكم ومرجعا له، بحيث تنأى به عن تسلّط فئوي أو فردي بما في ذلك السلطة الشعبيّة.

ب- توسيع دائرة الحقوق لتشمل إلى جانب الحقّ الاقتصادي الحقوق الاجتماعيّة والثقافيّة.

ت- تفعيل القوى التّي تحفظ النظام الديمقراطي وتضمن استمراري اعتمادا على منظومة حقوق الإنسان:

- مقاومة كلّ أشكال الاستبداد بضمان الحقوق الفردية للمحكومين.

	- مقاومة النزعات الفردية داخل فئويّات تفتح طرقا أمام الفساد بالتحيّل على القوانين، ممّا يضعف الدولة وينقلب على سيادة القانون. - مقاومة الفصل التعسّفيّ بين المجتمع المدنيّ والمجتمع السّياسيّ. وذلك بهدف: - تمكين الدّيمقراطيات من آليات تحصين ذاتيّ إزاء إمكانيّة انزياح سيادتها نحو الاستبداد وإمكانيّة هضم حقوق الإنسان. - بناء مواطنة قائمة على الحقّ في الحريّة والاختلاف وتجسيم العيش معا. - تحرير الأفراد من الخوف وتحقيق حياة آمنة قائمة على الاحترام المتبادل. - رفض الفصل بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي. **النقاش:** **المكاسب:** - تجاوز بداهة اعتبار النّظام الديمقراطيّ نظاما مثاليّا غير قابل للنّقد والمراجعة. - فضح أوهام التّصوّر الليبراليّ للديمقراطيّة الذي لا يحرّر الإنسان بل رأس المال (اختزال حقوق المواطنة في الملكيّة) - تبيّن أنّ قوّة الدّيمقراطيّة من قوّة مطلب حقوق الإنسان. - نقد الدّيمقراطيّة لا يعني رفضها. **الحدود:** - المفارقة التي يتحدث عنها الكاتب لا تتعلق بالنظام الديمقراطي في حد ذاته بل تتعلق بالنظام الاقتصادي الليبرالي القائم. - قيم المواطنة وحقوق الإنسان قد تتحول إلى مجرد ذرائع لانتهاك حرمة الدولة وسيادتها وربما تدميرها. - حقوق الإنسان والمواطنة تمثّل قيما كونيّة، ولكن قابلة أحيانا للتوظيف السياسي والاقتصادي والعسكري بشكل يتضارب مع سيادة الدّولة أو حتى مع الصالح العام. - الإفراط في مراعاة الحق في الانتماء الاجتماعي والهويّات التي تميز الفئات الاجتماعية داخل الدولة الواحدة قد يؤدّي إلى العنف والاقتتال أو الارتداد إلى ما قبل الدولة، مما ينذر بفقدان الشعب لسيادته، وقد ينتج عن ذلك تدمير الدولة أو الارتداد إلى ما قبل الدّولة. - ملاحظة: يمكن للمترشّح أن يكتفي بذكر بأحد المكاسب و أحد الحدود.
المجال 15 – 20	- توظيف محكم للمرجعيات الفلسفية (فلسفات العقد الاجتماعي – هابرماس – حنا ارنت – راولس ....الخ.) - الكشف عن المسلمات الضمنية لموقف الكاتب كأن يشير المترشّح إلى أن الديمقراطية بنية مركّبة بما هي مسار يتشكّل تاريخيّا ويتحقّق عبر تدبّر نوع التوازن بين مقتضيات المواطنة واحترام كونيّة الاختلاف . - التّفطّن إلى راهنيّة المسألة بالنّظر إلى تضخّم الخطاب حول حقوق الإنسان واهتراء قيمة المواطنة. - الكشف عن رهانات النص :مثل تحرير الإنسان من أشكال التسلط والهيمنة التي فرضتها عليه العولمة باسم الديمقراطية وحقوق الإنسان. - التوازن بين التحليل والنقاش مع التزام الدقة في تقديم الأمثلة.

ملاحظة: عناصر تشجيعية في المجالات دون 15 - 20	- كل مترشّح يتفطّن إلى الرهانات أو الضمنيات ويحسن توظيف المرجعيات الفلسفية يمكن أن يرتقي إلى المجال الموالي.

الاختبار : الفلسفة		الجمهورية التونسية وزارة التربية ***** امتحان البكالوريا دورة 2016
الشعب : الرياضيات والعلوم التجريبية والعلوم التقنية والاقتصاد والتصرّف وعلوم الإعلامية		
الحصة : 3 س	الضارب : 1	
الدورة الرئيسية		

القسم الأوّل : (عشر نقاط)

1) **التمرين الأوّل:** (نقطتان)

"كلّما كان الفعل عاقلا كان فعلا خيّرا". أكشف عن إحدى ضمنيّات هذا القول.

2) **التمرين الثاني:** (نقطتان)

"إنّ معرفة الذات تتحقّق عبر الآخر". حدّد مفهوم الآخر في سياق هذا القول.

3) **التمرين الثالث :**

النصّ :

لا أحد يستطيع أن يكون مواطنًا عالميًا مثلما هو مواطنٌ في بلده. (...) بل إنّ فكرة وجودِ قوّةٍ سياديّةٍ تحكم الأرض بأسرها وتحتكر لوحدها كلّ وسائل العنف، دون متابعة ولا مراقبة من قبل السلطات السيادية الأخرى، ليست بمثابة كابوس كارثيّ للاستبداد فحسب، بل هي نهاية كلّ حياة سياسيّة متعارف عليها.

فالمفاهيم السياسية تتأسّس على التعدّد والتنوّع والضوابط المتبادلة. إنّ المواطن هو تحديدا مواطنٌ من بين مواطنِي بلدٍ من بين بلدان أخرى، ويجب أن تُعرَّف حقوقه وواجباته وتُحدّد، لا من قبل حقوق مواطنيه وواجباتهم فحسب، وإنما كذلك في حدود إقليم معيّن.

إنّ وضعَ نظامٍ سياديٍ عالميّ هو أبعد من أن يكون شرطا مسبقا لِمُوَاطَنَةٍ عالميّة، بل هو نهاية كلّ مُوَاطَنَةٍ.

حنّا أرنت – فلسفة كارل ياسبرز

أنجز المهامّ التّالية انطلاقا من النصّ :

1) صغ إشكالية النصّ. (نقطتان)

2) قدّم شرطين من شروط المواطنة حسب النصّ. (نقطتان)

3) "إنّ وضع نظام سيادي عالمي هو أبعد من أن يكون شرطا مسبقا لِمُوَاطَنَةٍ عالميّة، بل هو نهاية كلّ مُوَاطَنَةٍ." قدّم حجّة مدعّمة لهذا الموقف. (نقطتان)

القسم الثاني : (عشر نقاط)

يختار المترشّح أحد السؤالين التّاليين ليحرّر في شأنه محاولة في حدود الثلاثين سطرا :

السؤال الأوّل : هل في اختلاف البشر ما يغذّي الصراع بينهم ؟

السؤال الثاني : هل في اعتبار النماذج إهمالا للواقع، ما يفضي إلى تخلّي العلم عن الحقيقة ؟

REPUBLIQUE TUNISIENNE
MINISTERE DE L'EDUCATION

EXAMEN DU BACCALAUREAT --- SESSION 2016

SECTIONS :

Mathématiques+Sciences expérimentales+Sciences Techniques+Economie et Gestion+Sciences de l'informatique

ÉPREUVE : **PHILOSOPHIE** DUREE : **3h** COEFFICIENT :**1** **Session Principale**

Première Partie (10 points)

Exercice n°1 (2points) :

Dégager l'un des présupposés de l'affirmation suivante :
« Une action est morale, tant qu'elle est rationnelle ».

Exercice n°2 (2points) :

Déterminer le sens de l'autre dans l'affirmation suivante :
« La connaissance de soi se réalise à travers l'autre ».

Exercice n°3: Texte

Nul ne peut être citoyen du monde comme il est citoyen de son pays. (...) La notion même d'une force souveraine dirigeant la terre entière, détenant le monopole de tous les moyens de violence, sans vérification ni contrôle des autres pouvoirs souverains, n'est pas seulement un sinistre cauchemar de tyrannie, ce serait la fin de toute vie politique telle que nous la connaissons. Les concepts politiques sont fondés sur la pluralité, la diversité et les limitations réciproques. Un citoyen est par définition un citoyen parmi des citoyens d'un pays parmi des pays. Ses droits et ses devoirs doivent être définis et limités, non seulement par ceux de ses concitoyens mais aussi par les frontières d'un territoire. (...) L'établissement d'un ordre mondial souverain, loin d'être la condition préalable d'une citoyenneté mondiale, serait la fin de toute citoyenneté.

Hannah Arendt – Philosophie de Karl Jaspers

Accomplir les tâches suivantes à partir du texte :

1- Dégager la problématique du texte. (2 points)
2- Présenter deux conditions de la citoyenneté d'après le texte. (2 points)
3- Présenter un argument qui justifie l'affirmation suivante : (2 points)
« L'établissement d'un ordre mondial souverain, loin d'être la condition préalable d'une citoyenneté mondiale, serait la fin de toute citoyenneté. »

Deuxième Partie (10 points)

Le candidat est appelé à rédiger un essai d'une trentaine de lignes concernant l'une des deux questions suivantes :

Question n°1 : La différence est-elle source de conflit entre les hommes ?

Question n°2 : Si l'on considère que les modèles négligent le réel, cela amène-t-il la science à sacrifier la vérité ?

امتحان البكالوريا

الفلسفة في شعبة الاقتصاد والشعب العلمية

دورة 2016

	الإصلاح	المجال
	القسم الأوّل	
التمرين 1	" كلّما كان الفعل عاقلا كان فعلا خيّرا" اكشف عن إحدى ضمنيّات هذا القول يُطالب المترشّح بالكشف عن إحدى الضمنيّات كأن يشير إلى أنّ: - الخير ليس قيمة خبرية - الخير لا يتحدّد وفق معايير اجتماعيّة. - الفعل الأخلاقيّ يتحدّد وفق مبادئه لا وفق نتائجه. - الفعل الأخلاقيّ يتحدّد وفق منطق العقل لا وفق منطق الانفعالات والرّغبات والشّهوات. - الخير قيمة كونيّة تتعالى عمّا هو نفعيّ.	
التمرين 2	" إنّ معرفة الذّات تتحقّق عبر الآخر ". حدّد مفهوم الآخر في سياق هذا القول. يُطالب المترشّح بتقديم تعريف للآخر وفق إحدى الإمكانيّات التّالية: - استبعاد النّظر إلى الآخر بما هوعائق أو عرض - تحديد دلالة الآخر باعتباره شرط معرفة الذّات بذاتها و بوصفه العالم أو ذاتا أخرى أو الجسد أو اللاّوعي أو التّاريخ أو بوصفه بنية الإدراك. - تأكيد أنّ معرفة الذّات تقتضي تجربة معيشة في العالم بما أنّ الإدراك هو إدراك لشئ ما أو علاقة مع الغير مهما كانت طبيعة هذه العلاقة (صراع- صداقة- بينذاتيّة) أو من جهة اعتباره بنية الحقل الإدراكي ذاته.	
التمرين 3	1. المهمّة الأولى: صغ إشكالية النصّ. يُطالب المترشّح بصياغة إشكاليّة النصّ وذلك بالتّساؤل عن شروط المواطنة في علاقة بالنّظام السّيادي العالميّ كأن : إمكانيّة أولى: هل يمثّل النّظام السّيادي العالميّ شرط تحقّق المواطنة أم تقويضا لها ؟ إمكانيّة ثانية:ما المواطنة؟ هل يمكن للإنسان أن يحقّق مواطنته في ظلّ وجود قوّة سياديّة تحكم الأرض بأسرها أم أنّ المواطنة تشترط الانتماء إلى بلد مّا؟ وبأيّ معنى يمثّل النّظام السّيادي العالميّ نهاية لكلّ مواطنة؟ إمكانيّة ثالثة: هل يمكن للمرء أن يكون مواطنا عالميّا دون أن يكون مواطنا في بلده؟ وهل يحقّ لنا اعتبار المواطن العالميّ بديلا للمواطن المرتبط بإقليم محدّد؟ وبأيّ معنى يستحيل النّظام السّيادي العالميّ إلى مجال للقضاء على المواطنة ذاتها؟ 2. المهمّة الثانية: قدّم شرطين من شروط المواطنة حسب النصّ يطالب المترشّح بتقديم شرطين من شروط المواطنة كأن يشير إلى: - أنّ المواطنة تشترط الانتماء إلى بلد مّا. - المواطنة لا تتحدّد بالانتماء إلى جماعة عالميّة أو إلى إنسانيّة بلا جنسيّة. - أنّ المواطنة مقترنة بالدّولة- الأمّة ذات السّيادة على إقليم معيّن. - المواطنة تفترض الاعتراف للفرد بجملة حقوق ومطالبته بجملة واجبات تتحدّد وفق عقد بين الأفراد من جهة وفي علاقة بحدود إقليم معيّن من جهة أخرى.	

السؤال		المجال
	- المواطنة ذات سياديّة/ سياسيّة تكشف عن وجودها الخصوصيّ من خلال الاضطلاع بواجبات في مقابل الاعتراف لها بحقوق مدنيّة واجتماعيّة وسياسيّة 3- المهمّة الثّالثة:" إنّ وضع نظام سياديّ عالميّ، هو أبعد من أن يكون شرطا مسبقا لمواطنة عالميّة، بل هو نهاية كلّ مواطنة". قدّم حجّة مدعّمة لهذا الموقف يطالب المترشّح بتقديم حجّة مدعّمة للقول كأن يبيّن: - النّظام السّيادي العالميّ يعبّر عن نهاية كلّ حياة سياسيّة متعارف عليها ولا معنى للمواطنة خارج هذه الحياة السّياسيّة. - النّظام السّيادي العالميّ نفي لوجود النّظم السّياديّة الأخرى المحليّة وهو بذلك نفي لحقّ الشّعوب في السّيادة على ذاتها وبالتّالي لا معنى للاعتراف بحقوق المواطن في ظلّ عدم الاعتراف بحقّ شعبه في السّيادة على نفسه. - إذا اعتبرنا أنّ وجود حدود إقليم معيّن هو شرط إمكان المواطنة، فإنّ وجود قوة سياديّة عالميّة هو نفي للدّولة- الأمّة وبالتّالي نفي للمواطنة. - ملاحظة : يمكن اعتماد حجّة من خارج النصّ	
	القسم الثّاني	
السؤال الأوّل	هل في اختلاف البشر ما يغذّي الصّراع بينهم؟	
	مقاييس الإصلاح	المجال
	- انعدام المساءلة الفلسفيّة في كامل التحرير - سرد شتات من الآراء والأمثلة حول الإنيّة والغيريّة أو الخصوصيّة والكونية أو السيادة و المواطنة. الاقتصار على سرد أفكار عامّة حول الإنيّة والغيريّة أو الخصوصيّة والكونيّة دون مراعاة خصوصيّة موضوع السؤال	3-0
	- الانتباه إلى المشكل الذي يثيره السؤال دون قدرة على صياغته بوضوح - الاقتصار على عرض بعض المواقف من المشكل دون التوصّل إلى بلورة موقف واضح - التعثّر في بلورة موقف وعدم استخلاص قيمته. - توفّر مقاربة ممكنة للمشكل مع ارتباك أو تعثّر في مستوى البناء - وجود فكرة ناظمة في محاولة الإجابة عن السؤال.	6-4
	في لحظة أولى: **بناء المشكل** بتنزيل السّؤال ضمن: - التوتّر القائم بين واقع التنوّع ونشدان الوحدة أو - واقع الصراع الذي يحكم علاقة الإنسان بالإنسان . أو - ما يثيره مطلب الكوني من تحفّظ باسم الحفاظ على الخصوصيات أو - سياق تنامي خطاب الهويّة في ظلّ واقع العولمة - **صياغة الإشكاليّة** بالتساؤل عن أثر الاختلاف بين البشر على واقع العلاقة بينهم كأن: **إمكانية أولى:** إذا كان الاختلاف بين البشر واقعا فهل يعمّق هذا ضرورة علاقات الصراع بينهم ؟ ألا يمكن للاختلاف أن يكون أساس لقاء مثمر	10-7

يغذي مطلب التعايش ؟ وماهي شروط إمكان ذلك؟
إمكانية ثانية: هل من مبرّر لعلاقات الصراع القائمة بين البشر؟ هل يردّ هذا الصراع إلى واقع الاختلاف بينهم؟ ألا يمكن للاختلاف أن يكون قوام علاقات تفاعل يُحلّ التثاقف محلّ الصراع والاعتراف محلّ الإقصاء؟
إمكانيّة ثالثة: بأيّ معنى يكون الاختلاف بين البشر عامل تناحر بينهم؟ وكيف السبيل إلى تحويل الاختلاف من مبرّر للصراع إلى أساس للوحدة ؟ وهل يمكننا أن نفهم الوحدة لا على معنى التماثل بل على معنى وحدة الكثرة ؟

في لحظة ثانية: 1 - **بيان أسس القول بأنّ الاختلاف يغذّي الصراع وذلك بـ:**
أ - تحديد دلالة الاختلاف على معنى الكثرة والتنوّع والتعدّد
ب - بيان تجليّات الاختلاف على مستوى الجنس والعرق والمعتقدات والتصوّرات والقيم و ونظم الحياة ...
ج - مسوّغات القول بأن الاختلاف مغذّ للصراع:
- فهم الاختلاف على معنى الخلاف أو اعتباره مهددا للوجود النوعي للإنسان.
- المركزية الثقافية الذي يقوم على منطق الهيمنة وإقصاء المختلف
- اعتبار المختلف عدوّا ينبغي القضاء عليه.
- داء التعصّب وما يفرزه من تشريع لرفض الآخر وقتله
- ما يكشفه تاريخ البشرية من صراع قائم على نبذ الاختلاف وتأثيمه سواء كان صراعا على أساس الاختلاف الديني أو باسم الحفاظ على الهوية أو المصالح ....

2- في بيان أنّ الاختلاف عامل إثراء لا تغذية للصراع وذلك بـ:
- تجاوز منطق المركزية الثقافيّة ومنطق المفاضلة بين الثقافات
- التأكيد على قيمة الاختلاف بما هو سمة الوجود النوعي للإنسان.
- الثقة في الهوية الثقافيّة وقدرتها على التفاعل مع الآخر.
- التسليم بأهميّة التثاقف.
- التأكيد على قيمة الحوار بديلا عن العنف.
- النظر إلى الاختلاف لا على أنّه فروقات يجب القضاء عليها بل بما هو فروقات ولودة ومبدعة.

*ملاحظة : لا يشترط استيفاء كل هذه النقاط.

في لحظة ثالثة: **استخلاص الموقف النهائي وبيان قيمته كأن يبرز المترشّح** إحدى النقاط التالية :
- تثمين واقع الاختلاف بدل ازدرائه من جهة كونه تحقيقا لما هو إنساني في الإنسان.
- الإقرار بأن الاختلاف لا ينفي نشدان الكونيّ بالتمييز بين الكونيّ والعولميّ.
- الإقرار بقيمة الاعتراف بالاختلاف بما هو أساس شيوع قيم التسامح والاندماج والانفتاح.
- الإقرار بأنّ الكثرة لا تنفي الوحدة وأنّ الاختلاف يفترض تحويل الصراع من صراع بين الخصوصيّات إلى صراع مشترك من أجل أمل جماعي في الحياة .

*ملاحظة : لا يشترط استيفاء كل هذه النقاط.

ملاحظة 1: يمكن للمترشح أن يتخيّر تمشيّا مغايرا يدمج فيه العنصرين الأوّل والثاني.
ملاحظة2: يمكن للمترشّح أن يشتغل على مشكل العلاقة بين الاختلاف و الصراع ضمن مجالات مختلفة : انثروبولوجيا ،اكسيولوجيا .....

السؤال الثاني:	هل في اعتبار النّماذج إهمالا للواقع ما يفضي إلى تخلّي العلم عن الحقيقة؟	
	مقياس الإصلاح	المجال
	- انعدام المساءلة الفلسفيّة في كامل التحرير - خروج تامّ عن موضوع السّؤال كأن يتطرّق المترشّح إلى أيّة مسألة أخرى من مسائل البرنامج - سرد شتات من الآراء والأمثلة حول النمذجة العلمية - الاقتصار على سرد أفكار عامّة حول العلم بين الحقيقة والنمذجة دون مراعاة خصوصيّة موضوع السؤال	3-0
	- الانتباه إلى المشكل الذي يثيره السؤال دون قدرة على صياغته بوضوح - وجود فكرة ناظمة في محاولة الإجابة عن السؤال - الاقتصار على عرض بعض المواقف من المشكل دون التوصّل إلى بلورة موقف واضح - توفّر مقاربة ممكنة للمشكل مع ارتباك أو تعثّر في مستوى البناء - التعثّر في بلورة موقف وعدم استخلاص قيمته	6-4
	في **لحظة أولى**: بناء المشكل بتنزيل السّؤال ضمن: - ما تمثّله مختلف التحوّلات التي يعيشها العلم على مستوى مبادئه ومفاهيمه ومعاييره من إشكال في علاقة العلم بالحقيقة أو - المفارقة بين اعتبار النّمذجة سمة لتطوّر العلم وبين التظنّن عليها بوصفها لا تفضي إلى بلوغ الحقيقة صياغة الإشكالية بالتّساؤل عن منزلة الحقيقة في النّمذجة العلميّة كأن يتساءل المترشّح: إمكانيّة أولى: بأي معنى تقوم النّمذجة على إهمال الواقع؟ وهل في هذا الإهمال ما يفيد تخلّي العلم عن طلب الحقيقة أم هو إعادة بناء لمفهومها ومعاييرها؟ إمكانيّة ثانية: أيّ علاقة بين النّمذجة العلميّة والواقع؟ وإذا اعتبرنا أنّ النماذج تتغافل عن الواقع فهل في هذا التّغافل ما يشرّع التظنّن على علاقة النّمذجة بمطلب الحقيقة؟ وهل يفيد هذا التظنّن الدّعوة إلى الزّهد في النّمذجة ؟ إمكانيّة ثالثة: كيف يمكن للنّمذجة أن تهمل الواقع وأن تمتلك القدرة على الفعل فيه في آن؟ وهل في المراهنة على الفعل في الواقع ما يفيد تخلّي النّمذجة عن طلب الحقيقة أم أنّ الحقيقة هي الفعل ذاته؟ في **لحظة ثانية**: بيان أسس القول بأنّ إهمال النّماذج للواقع يفيد تخلّي العلم عن طلب الحقيقة وذلك بـ: 1- الوقوف عند مظاهر الإهمال بـ: - تحديد دلالة النّمذجة بما هي مسار إنتاج النّماذج بوصفها تمثّلات تطلب فهم الواقع والتّحكّم فيه - تحديد دلالة الإهمال بما هو فعل قصديّ ينجزه المنمذج في علاقة بالواقع ويقوم على الاهتمام ببعض العناصر والمظاهر وإسقاط أخرى بحسب طبيعة المشروع وسياقه وغاياته - تأكيد أنّ آليات النّمذجة في بنائها للنّماذج تقوم على منطق اختزاليّ وتبسيطيّ - إبراز أنّ النّماذج ليست اكتشافا لواقع معطى بل هي بناء لواقع - بيان أنّ النّمذجة وفق مسارها وآليّاتها لا تطلب اكتشاف الحقيقة أو تعلن تخلّيها عن الحقيقة بما هي حكم مطابق للواقع أو بما هي حكم موضوعيّ أو بما هي حقيقة نهائيّة ويقينيّة	10-7

2- بيان أنّ النمذجة ليست تخليًا عن الحقيقة بل هي مراجعة لمفهومها كأن يشير المترشّح إلى :

- استبدال الحقيقة المطلقة والنّهائيّة بالحقيقة المفتوحة بالنّظر إلى مرونة النّماذج في علاقة بالسّياق من جهة وببعدها التّداوليّ من جهة ثانية
- الانتقال من الحقيقة القائمة على الاكتشاف والمطابقة إلى الحقيقة بما هي بناء والقائمة على معيار الملاءمة والصّلاحيّة
- النّمذجة معرفة مُوجّهة نحو الفعل و الحقيقة ليست سوى الفعل عينه

في **لحظة ثالثة**:استخلاص الموقف النّهائيّ وبيان قيمته كأن يبرز المترشّح:

- تأكيد قيمة النّماذج بما هي فهم من أجل الفعل

أو

- بيان أنّ مشكل النّمذجة لا يكمن في تخلّيها عن الحقيقة من عدمه فحسب وإنّما في المسؤوليّة الأخلاقيّة للمنمذج بالنّظر إلى التّداخل ما بين العلميّ والسّياسيّ والاقتصاديّ

أو

بيان أنّ النّمذجة من خلال قطعها مع براديغم الاكتشاف وتجاوزها لدلالة الحقيقة بما هي مطابقة مكّنت العلم من آفاق جديدة للتطوّر شريطة عدم الوقوع في الرّيبيّة

الاختبار : الفلسفة		الجمهورية التونسية
شعبة الرياضة		وزارة التربية
الحصة : 3 س	الضارب : 1.5	※※※※※ امتحان البكالوريا
الدورة الرئيسية		دورة 2016

القسم الأوّل :(14 نقطة)

النص :

إنّ النّظام التّمثيلي هو توكيل يُسنِده عامّة الشّعب إلى عدد معيّن من البشر، شَعْبٌ يُريد الدّفاع عن مصالحه، لكن ليس لديه متّسع من الوقت لكي يدافع عنها بنفسه دائما (...). وكذلك الشّأن بالنّسبة إلى الشّعوب التي تتطلّع إلى التّمتع بالحرّية الملائمة لها، فهي تلجأ إلى النّظام التّمثيلي، وينبغي عليها أن تمارس رقابة نشيطة ودائمة على الذين يمثّلونها وأن تحتفظ لنفسها، في أوقات لا تفصلها فترات طويلة جدّا، بحقّ استبعادهم إذا ما خانوا عهودهم، وأن تبطل السّلط التي كانوا قد أساؤوا استعمالها.

ذلك أنّ ما يميّز الحرّية حديثا عن الحرية قديما هو ما يجعل الخطر الذي يتهدّد الحرّية حديثا خطرا من جنس مختلف عن ذاك الذي كان يتهدّدها قديما. لقد كان خطر الحرّية قديما يكمن في أنّ النّاس، وهم حريصون على تأمين تقاسم السّلطة الاجتماعية فحسب، لا يُصيبون كبير حظّ من الحقوق والمتع الفرديّة. أمّا خطر الحرية حديثا، فيكمن في كوننا نُفرِطُ في التّنازل عن حقّنا في تقاسم السّلطة السياسيّة ما دُمنا مستغرقين في متعة استقلالنا الخاص وساعين وراء مصالحنا الخاصّة. فالمُؤْتَمَنُونَ على السّلطة لا يفوّتون الفرصة هنا دون توجيه النّصح إلينا. وهم على استعداد تامّ لكي يَكْفُونَنَا عناء أيّ نوع من الجهد ما عدا الطّاعة ودفع الضّرائب. سيقولون لنا : "ما هو مبتغى جهودكم في نهاية الأمر؟ وما مبرّر أعمالكم ؟ وما موضوع آمالكم؟ أليست السّعادة؟ دعُونا نعمل وسنَهَبُكم إيّاها. كلاّ سادتي ! لا تَدَعُوا لهم ذلك. ومهما يكن تأثير هذا الاهتمام اللّطيف، لِنطلب من السّلطة ألاّ تتخطّى حدودها وألاّ تزيد عن أن تكون عادلة، وسنتحمّل نحن مسؤولية أن نكون سعداء.

بنيامين كونستون

في حريّة القدامى مقارنة بحريّة المحدثين

أجب عن الأسئلة التّالية من خلال النّص :

1- حدّد إشكاليّة النّص.

2- من هو صاحب السّيادة في النّظام التمثيلي؟ قدّم حجتين على ذلك بالاستناد إلى النّص.

3- بيّن استتباعيْن لعدم مراقبة المواطنين للسّلطة.

4- "لِنطلب من السّلطة ألا تتخطّى حدودها وألاّ تزيد عن أن تكون عادلة وسنتحمل نحن مسؤولية أن نكون سعداء". قدّم مبرّريْن لاختزال مهمة السلطة في تحقيق مطلب العدالة.

القسم الثاني : (06 نقاط)

حرّر فقرة في حدود العشرة أسطر تُجيب فيها عن السؤال التّالي:

"إذا مكّنت النّمذجة الإنسان من تفسير الواقع والسّيطرة عليه فهي قد حمّلته، مقابل ذلك، مسؤولية أكبر إزاء نتائجها" ما رأيك ؟

امتحان البكالوريا مادة الفلسفة شعبة الرياضة دورة 2016

الإصلاح	مقياس إسناد الأعداد
السؤال الأول : حدد إشكالية النص يجيب المترشح وذلك ببيان : - ما واجب الأفراد في الأنظمة السياسية الديموقراطية ؟ هل يتمثل في تفويض أمر حريتهم وسعادتهم إلى الحاكم أم في محاسبته والحد من سعيه إلى انتهاك المجال الخاص لحياة الفرد والمجموعة ؟ أو - هل تضمن الأنظمة الديموقراطية ضرورة حرية المواطن أم أنها تستوجب أيضا مراقبة الأفراد لهذه السلطة وحمايتها من كل ابتزاز وسوء استعمال يهدّد حرية الفرد وسعادته ؟	04 نقاط
السؤال الثاني: من هو صاحب السّيادة في النّظام التمثيلي؟ قدّم حجتين على ذلك بالاستناد إلى النّص. يجيب المترشح على الجزء الأول من السؤال بـــأنّ: - صاحب السيادة في النظام التمثيلي هو عامة الشعب . **ملاحظة :** تُقبل الإجابة التي تقول بأنّ صاحب السيادة هو المفوِّض أو صاحب التوكيل يطالب المترشح في الجزء الثاني من السؤال بتقديم حجتين من الحجج الواردة أدناه وإذا اكتفى بتقديم قرينة من النص فله نصف العدد : - الشعب هو صاحب التوكيل الذي يسنده إلى عدد معين من البشر - الهدف من هذا التوكيل الدفاع عن مصالح الشعب التي ليس لديه متسع من الوقت لكي يدافع عنها بنفسه - النظام التمثيلي ليس غاية في حد ذاته بل وسيلة لضمان حرية الشعب ومجال لتصريف قدرته في الحكم . - الشعب هو الذي يحدد المدة التي يمنحها لهؤلاء الممثلين وهو الذي يحرص على أن لا تكون لفترات طويلة . - هو الذي يراقب من وكّلهم وهو من يحاسبهم ومن يعزلهم إذا خانوا عهودهم ويبطل السلطة التي أساءوا استعمالها . - هو من يضع حدودا لممارسة السلطة ويقصرها على تحقيق إجراءات العدالة دون سماح لها	03 نقاط

		بالولوج إلى الحياة الخاصة للأفراد حتى ولو ادعت جلب السعادة . - هو من يتعيّن عليه عدم التفريط في حقوقه السياسية وخاصة المشاركة مهما كانت إغراءات المتع والملذات لكي لا يحتكر القائمون على السلطة هذه الحقوق لأنفسهم . **ملاحظة :** تسند نقطة للجزء الأول من السؤال ونقطتان للجزء الثاني **السؤال الثالث :** بيّن استتباعين لعدم مراقبة المواطنين للسلطة ؟ يجيب المترشح ببيان أن عدم مراقبة السلطة يجعلها : 1- تجتمع في يد طرف واحد سواء كان فردا أو أقلية أو أغلبية وهو ما يجعلها تتحول إلى استبداد يغيب معه شرط العدالة بوصفها علامة الحكم الرشيد . 2- يحول الأفراد إلى رعايا يخشون سطوة السلطة وبالتالي يفقدون شرط إنسانيتهم المتمثل في استقلالية الإرادة أي الحرية . 3- تحييد الأفراد عن الشأن العام وانتصاب الحاكم وصيّا على شروط حياتهم هو ما يفقدون به صفة المواطنين الأحرار ويتحولون إلى عبيد .
03 نقاط		1- **السؤال الرابع :** "لِنطلب من السّلطة ألا تتخطّى حدودها وألاّ تزيد عن أن تكون عادلة وسنتحمل نحن مسؤولية أن نكون سعداء". قدّم مبرّرين لاختزال مهمة السلطة في تحقيق مطلب العدالة. **يجيب المترشح عن السؤال بتقديم مبرّرين من المبرّرات التالية:** - أن العدالة هي شأن السياسيين والغاية من وجودهم أما السعادة فهي شأن فردي واجتماعي. - أن السلطة إذا ما وضعت لها مهام أخرى غير العدالة تكون ذريعة للتدخل في الشأن الخاص وتهديدا لاستقلالية الفرد ولمبدأ الحرية . - أن تحقيق العدالة في المجال السياسي هو شرط لتحقيق السعادة في المجال الأخلاقي للفرد وللمجتمع إذ يستبعد وجود الإنسان السعيد في المجتمع الذي تغيب عنه العدالة . - أن العدالة في الحقوق هي المقابل العادل للتنازل عنها بموجب الإتفاق في العقد المنشئ للسلطة ، فالأفراد تنازلوا عن حقهم مقابل العدل بينهم والمضمون بالقوانين ، وليس مقابل أن تجعلهم سعداء . - أن العدالة يمكن تحقيقها استنادا على إجراءات وقوانين وتنظيمات ومؤسسات وباعتماد آليات مراقبة ومحاسبة ويمكن أن نصدر بشأنها حكما يمكن التوافق حوله أما السعادة فلا تخضع إلى إجراءات مماثلة إذ يبقى ما هو ذاتي فيها مُقدَّم على ما هو موضوعي .
04 نقاط		**القسم الثاني :** " إذا مكّنت النّمذجة الإنسان من تفسير الواقع والسيطرة عليه فهي قد حمّلته مقابل ذلك مسؤولية أكبر إزاء نتائجها " ما رأيك ؟

التمهيد :

يمكن للمترشح أن ينطلق من الإشارة إلى :

- تطور وتعقد شروط إنتاج المعرفة العلمية وما رافق ذلك من تحول في علاقة الإنسان بالعالم وفي رهانات الإنسانية على مختلف الأصعدة (معرفي ، إقتصادي،اجتماعي،ثقافي .....)إلى درجة صارت مشاريع النمذجة تتكفل اليوم بصياغة نمط وجود جديد للإنسانية تميز بسيطرة مطلب النجاعة على حساب القيم وما أفرزه ذلك من أزمة المعنى الأمر الذي يشرّع لمساءلة مشاريع النمذجة عن حدود ما تدعيه من صلاحية مطلقة للإنسانية .

الإشكالية :

- بأي معنى تمثّل النمذجة مجالا لتنامي قدرة الإنسان على الفعل في الواقع وتطويعه؟ وما الذي يبرر دعوة الإنسان اليوم إلى تحمل مسؤولية أكبر انطلاقا مما آلت إليه مشاريعها ؟

أو

- ما النمذجة؟ وما هي رهاناتها العملية والفلسفية ؟ وأين تتجلى مسؤولية العالم عن نتائجها ؟ .

بلورة الجواب :

1- بيان بعض آليات اشتغال العقل العلمي في مجال النمذجة وخصوصية رهاناتها العملية بما هي تفسير لسلوك الأنساق الطبيعية والإصطناعية بهدف التحكم فيها . وما أثمره هذا الجهد من مكاسب للإنسانية تتجلى في : - حل المشكلات . (06 نقاط)

-الإستجابة إلى الحاجات.

يمكن للمترشح أن يوظف بعض الأمثلة في مجالات الإقتصاد / الطب /التقنيات والتكنولوجيا/ المؤسسة العسكرية ....

2- بيان ما تقود إليه مشاريع النمذجة من مخاطر مسّت شروط الإنسانية .

- ارتباط النمذجة بمشاريع سياسية واقتصادية وعسكرية أدى إلى الحروب وانعدام العدالة الإجتماعية والهيمنة السياسية (الحروب/ التفاوت المجحف بين الطبقات والشعوب/العولمة والهيمنة على الدول الصغيرة ...)
- من حيث مقتضياتها المعرفية ، هي زهد في الحقيقة كمطلب إنساني يقود التفكير فيها إلى الكلي وارتباط النمذجة بالمعارف الجزئية في أبعادها البراقماتية والعملانية .
- إخراج العلم من سياق العلاقة بمعنى الوجود ومسؤولية الإنسان وتحويل العالم/ المهندس إلى مجرد أداة ضمن مشروع المؤسسة العسكرية أو الإقتصادية.

3-التأكيد على مسؤولية الإنسانية إزاء نتائج مشاريع النمذجة :

- إخضاع الإنتاج المعرفي والعلمي إلى مقاربة نقدية تلتزم بسلم القيم الإيتيقية ترافق الجوانب التقنية والفنية لفعل النمذجة .
- اعتماد بناء النماذج على جهد تشاركي يجمع بين جميع الأطراف المتدخلة في عملية

النمذجة . - اعتماد رقابة على مستوى التشريعات والمؤسسات تحد من المخاطر والتهديدات التي تنجم عن بعض مشاريع المنمذجين (تطوير الأسلحة / الإستنساخ....) **ينتهي المترشح إلى :** التأكيد على الطابع المركب للمسؤولية بوصفها مسؤولية معممة يشترك فيها كل من العالم والفيلسوف والفنان والسياسي وصاحب المشروع . وأن هذه المسؤولية تندرج ضمن رهان فلسفي وإيتيقي ينتصر للمعنى في مقابل الإنتصار للمردودية .	